

الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

تشرين الثاني 2015

في تشرين الثاني 2015، تباينت نتائج مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي المتوافرة قياساً على ما كانته في الشهر الذي سبق. وارتفع الدين العام في الشهر المذكور حيث جرى إصدار سندات يوروبندز بما يوازي 1,6 مليار دولار أميركي، منها استبدال اختياري بقيمة 318 مليون دولار لسندات تستحق في كانون الثاني 2016. وبقيت معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة مستقرّة في تشرين الثاني 2015، في حين سجّلت معدّلات الفائدة المصرفية تغيّرات بسيطة صعوداً أو نزولاً، وذلك بالمقارنة مع الشهر الذي سبق.

أمّا ميزان المدفوعات فسجّل عجزاً إضافياً في شهر تشرين الثاني 2015 بلغ 816 مليون دولار، ليصبح العجز التراكمي في حدود 3 مليارات دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 مقابل عجز أدنى بلغت قيمته حوالي 1,3 مليار دولار في الفترة المماثلة من العام 2014. أمّا القطاع المصرفي، فعرف نمواً جيداً نسبياً في ميزانيته في تشرين الثاني 2015، إلا أن معدّل الزيادة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 (4,3%) تباطأ قليلاً قياساً على ما كانه في الفترة ذاتها من العام 2014 (4,5%)، كما هي الحال بالنسبة إلى الودائع الإجمالية التي تباطأ نموّها بشكل أوضح إلى 3,7% مقابل 4,8% والتسليفات للقطاع الخاص إلى 4,6% مقابل 6,6% وذلك في الفترتين المذكورتين على التوالي.

أولاً- الوضع الاقتصادي العام

الشيكات المتقاصّة

في تشرين الثاني 2015، تراجعت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة إلى ما يعادل 5494 مليون دولار مقابل 6252 مليون دولار في الشهر الذي سبق و5782 مليون دولار في تشرين الثاني 2014. وقد تراجعت قيمة الشيكات المتقاصّة بنسبة 6,8% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2014، وتراجع معدّل دلرة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 73,3% في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2015 مقابل 75,7% في الفترة ذاتها من العام 2014، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2012-2015

نسبة التغيّر، % 2014/2015	2015	2014	2013	2012	
					الشيكات بالليرة
2,5+	3750	3657	3574	3289	- العدد (آلاف)
2,8+	25635	24941	23345	20561	- القيمة (مليار ليرة)
0,2+	6836	6820	6532	6251	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
6,3-	7667	8180	8542	8662	- العدد (آلاف)
9,8-	46580	51656	50593	51368	- القيمة (مليون دولار)
3,8-	6075	6315	5923	5930	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
6,8-	95854	102812	99614	97998	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
3,3-	8396	8686	8222	8200	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دلرة الشيكات، %
	67,2	69,1	70,5	72,5	- العدد
	73,3	75,7	76,6	79,0	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

حركة الاستيراد

في تشرين الثاني 2015، ارتفعت قيمة الواردات السلعية إلى 1539 مليون دولار مقابل 1467 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1393 مليون دولار في تشرين الثاني 2014، لتكون الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 13,9% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة 1,0% فقط.

وتوزعت الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكلت حصتها 17,5% من المجموع، تلتها الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (11,4%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (11,0%)، ثم معدات النقل (9,8%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,8%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، حلت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 11,8% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (7,3%)، ثم ألمانيا (6,9%)، فرنسا (6,0%)، فالولايات المتحدة الأمريكية (5,8%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2015-2012

نسبة التغير، % 2014/2015	2015	2014	2013	2012	الواردات السلعية (مليون دولار)
13,9-	16227	18846	19432	19409	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

حركة التصدير

في تشرين الثاني 2015، تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى 222 مليون دولار مقابل 261 مليون دولار في الشهر الذي سبق و253 مليون دولار في تشرين الثاني 2014، وبذلك تكون الصادرات السلعية قد سجلت تراجعاً بنسبة 10,8% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2014. وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- تشرين الثاني 2015 بحسب نوعها كالاتي: احتلت منتجات صناعة الأغذية المركز الأول وبلغت حصتها 16,4% من مجموع الصادرات، تلتها الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (15,0%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (13,9%)، ثم منتجات الصناعة الكيماوية (13,8%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (10,7%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، نذكر: المملكة العربية السعودية التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 12,0% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (10,6%)، فالعراق (7,4%)، ثم سورية (7,1%)، فجنوب أفريقيا (6,8%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2015-2012

نسبة التغير، % 2014/2015	2015	2014	2013	2012	الصادرات السلعية (مليون دولار)
10,8-	2716	3045	3693	4102	

المصدر: المركز الآلي الجمركي

الحسابات الخارجية

- في تشرين الثاني 2015، بلغ عجز الميزان التجاري 1317 مليون دولار مقابل عجز قدره 1206 ملايين دولار في الشهر الذي سبق وعجز قيمته 1140 مليون دولار في تشرين الثاني 2014. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، تراجع عجز الميزان التجاري إلى 13511 مليون دولار مقابل عجز أعلى بلغ 15801 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

- في تشرين الثاني 2015، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً قيمته حوالي 816 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 396 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بحوالي 424 مليون دولار في تشرين الثاني 2014. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 2982 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة أدنى بلغت 1292 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2014.

قطاع البناء

- في تشرين الثاني 2015، ارتفعت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 980 ألف متر مربع (م) مقابل 914 ألف م² في الشهر الذي سبق و904 آلاف م² في تشرين الثاني 2014. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد سجّلت تراجعاً نسبته 10,3% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الأشهر الأحد عشر الأولى من السنوات 2015-2012

نسبة التغيّر، % 2014/2015	2015	2014	2013	2012	مساحات البناء الإجمالية (ألف م ²)
10,3-	11272	12560	11727	13069	

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تشرين الثاني 2015، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري 71,4 مليار ليرة مقابل 72,3 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و70,6 ملياراً في تشرين الثاني 2014. وتراجعت هذه الرسوم بنسبة 10,1% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 494 ألف طن في تشرين الأول 2015 مقابل حوالي 463 ألف طن في الشهر الذي سبقه و472 ألف طن في تشرين الأول 2014. وتراجعت كمّيات الإسمنت بنسبة ملحوظة بلغت 12,3% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2015 قياساً على الفترة ذاتها من العام 2014.

قطاع النقل الجوي

في تشرين الثاني 2015، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5338 رحلة، وعدد الركاب القادمين 228727 شخصاً والمغادرين 268595 شخصاً والعابرين 3882 شخصاً. وعلى صعيد حركة

الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 4169 طناً مقابل 2825 طناً للبضائع المشحونة.

وقد ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 9,6% وحركة المغادرين بنسبة 10,8% وعدد الرحلات بنسبة 6,5% وذلك في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 1,9%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصّة الميديل ايست منها في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2014 و2015

التغير، %	2015	2014	
6,5+	62837	59003	حركة الطائرات (عدد)
	35,1	36,6	منها: حصّة الميديل ايست، %
9,6+	3203359	2923511	حركة القادمين (عدد)
	37,8	38,5	منها: حصّة الميديل ايست، %
10,8+	3390241	3060743	حركة المغادرين (عدد)
	37,2	38,3	منها: حصّة الميديل ايست، %
133,7+	30539	13067	حركة العابرين (عدد)
1,9-	83462	85036	حركة شحن البضائع (طن)
	29,6	30,3	منها: حصّة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

حركة مرفأ بيروت

في تشرين الثاني 2015، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 156 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 587218 طناً والمشحونة 82182 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 21223 مستوعباً. وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2014، تراجع كل من عدد البواخر بنسبة 9,4% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 2,2%، في حين ارتفع كل من حجم البضائع المشحونة بنسبة 10,4% وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 3,7%.

بورصة بيروت

في تشرين الثاني 2015، تحسّنت قليلاً حركة بورصة بيروت، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة 5993797 سهماً قيمتها الإجمالية 58 مليون دولار مقابل تداول 3521768 سهماً قيمتها الإجمالية 28,4 مليون دولار في الشهر الذي سبق (3438292 سهماً بقيمة 25,1 مليون دولار في تشرين الثاني 2014). وارتفعت قيمة الرسملة السوقية من 10886 مليون دولار في نهاية تشرين الأول إلى 11190 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2015 (11292 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2014).

وفي تشرين الثاني 2015، استحوذ القطاع المصرفي على نسبة 77,9% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 21% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" و 1,1% للقطاع الصناعي.

- وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر الأحد عشر الأولى من العامين 2014 و2015 يتبين الآتي:
- انخفاض عدد الأسهم المتداولة من حوالي 86 مليون سهم إلى 70,5 مليوناً.
 - ارتفاع قيمة التداول من 591,9 مليون دولار إلى 596,9 مليوناً.

ثانياً- المالية العامة

في أيلول 2015، بلغ العجز العام الإجمالي 934 مليار ليرة مقابل عجز أدنى بقيمة 198 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 851 مليار ليرة في أيلول 2014). وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2014 و2015 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 11924 مليار ليرة إلى 10897 ملياراً، أي بمقدار 1027 مليار ليرة وبنسبة 8,6%. فقد انخفضت مقبوضات الخزينة (-789 مليار ليرة) متأثرة إلى حد كبير بانخفاض عمليات القبض من البلديات وكذلك الإيرادات غير الضريبية (-122 مليار ليرة) نتيجة انخفاض إيرادات الاتصالات، والإيرادات الضريبية (-116 مليار ليرة) متأثرة بتراجع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة. تجدر الإشارة إلى أنه اعتباراً من شهر كانون الثاني 2015، تُسجّل فقط المبالغ الفعلية المحوّلّة من قبل وزارة الاتصالات إلى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علماً أنه في السنوات السابقة كانت تُعتمد المبالغ الشهرية المقدّرة من قبل وزارة الاتصالات أو وزارة المالية.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أدنى، من 15273 مليار ليرة إلى 14829 ملياراً، أي بقيمة 444 مليار ليرة وبنسبة 2,9%. ونتج ذلك من انخفاض النفقات الأوليّة من خارج خدمة الدين العام بقيمة 733 مليار ليرة وبنسبة 6,9%، أي من 10617 مليار ليرة إلى 9884 ملياراً، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 909 مليارات ليرة نتيجة انخفاض أسعار النفط. يُذكر أنه اعتباراً من كانون الثاني 2015، يُعتمد الأساس النقدي كمعيار في عملية احتساب إجمالي تحويلات الاعتمادات المستندية الصافية من الخزينة اللبنانية إلى مؤسسة كهرباء لبنان بدلاً من تاريخ استحقاق فواتير الاعتمادات المستندية الذي كان معتمداً في السابق. أما خدمة الدين العام فقد ارتفعت من 4656 مليار ليرة في فترة كانون الثاني-أيلول 2014 إلى 4945 ملياراً في فترة كانون الثاني-أيلول 2015، أي بقيمة 289 مليار ليرة وبنسبة 6,2%.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 3349 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2014 إلى 3932 ملياراً في الأشهر التسعة الأولى من العام 2015 وارتفعت نسبته من 21,9% من مجموع المدفوعات إلى 26,5% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي فائضاً بلغت قيمته 1013 مليار ليرة في الأشهر التسعة الأولى من العام 2015 مقابل فائض أعلى قدره 1307 مليارات في الفترة ذاتها من العام 2014.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كلّ من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر التسعة الأولى من العامين 2014 و2015.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

كانون الثاني-أيلول 2015	كانون الثاني-أيلول 2014	
33,3	30,5	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
45,4	39,0	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني 2015، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً و144 شهراً) 64165 مليار ليرة مقابل 63654 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و60644 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2014. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ازدادت بقيمة 3521 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015. نذكر بأن وزارة المالية أصدرت في شهر تشرين الثاني سندات من فئة 7 سنوات بقيمة 200 مليار ليرة إضافة إلى السندات العادية التي تُصدرها أسبوعياً. وتجدر الإشارة إلى أن الإصدارات الطويلة الأجل تُضاف إلى الإصدارات الدورية وتدخل ضمن استراتيجية متوسطة الأمد لإدارة الدين العام لفترة 2014-2016 أطلقتها وزارة المالية في كانون الثاني 2015.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	3 أشهر	6 أشهر	12 شهراً	24 شهراً	36 شهراً	60 شهراً	84 شهراً	96 شهراً	120 شهراً	144 شهراً
ك اول 2014	0,17	0,94	2,01	3,55	39,58	20,17	16,85	3,27	7,90	5,56
ت اول 2015	0,10	0,88	1,15	6,37	32,22	19,94	18,69	3,11	12,23	5,30
ت ثاني 2015	0,11	0,81	1,21	6,54	31,90	20,10	18,86	3,09	12,13	5,26

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه أنّ فئة 36 شهراً لا تزال تستحوذ على الحصة الأكبر من مجموع المحفظة بحيث بلغت 31,9% في نهاية تشرين الثاني 2015، تلتها فئات 60 شهراً (20,1%) و84 شهراً (18,9%) و120 شهراً (12,1%).

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 64198 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول إلى 64746 ملياراً في نهاية تشرين الثاني 2015 (+548 مليار ليرة). وتوزعت على المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ت ثاني 2015	ت أول 2015	ك أول 2014	
30317	30365	31312	المصارف
%46,8	%47,3	%51,2	الحصة من المجموع
23483	22973	19454	مصرف لبنان
%36,3	%35,8	%31,8	الحصة من المجموع
558	554	547	المؤسسات المالية
%0,9	%0,9	%0,9	الحصة من المجموع
8380	8303	7701	المؤسسات العامة
%12,9	%12,9	%12,6	الحصة من المجموع
2008	2003	2181	الجمهور
%3,1	%3,1	%3,6	الحصة من المجموع
64746	64198	61195	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

يتبين من الجدول أعلاه ارتفاع حصة مصرف لبنان من 35,8% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية تشرين الأول إلى 36,3% في نهاية تشرين الثاني 2015 مقابل انخفاض حصة المصارف من 47,3% إلى 46,8% في الفترتين على التوالي، فيما استقرت حصة القطاع غير المصرفي على 16,9%.

سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية تشرين الثاني 2015، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 24988 مليون دولار مقابل 23922 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و23118 مليون دولار في نهاية العام 2014. وكانت وزارة المالية أصدرت في تشرين الثاني 2015 سندات يوربنذ بقيمة 1,6 مليار دولار، منها 318 مليون استبدال اختياري والباقي سندات جديدة.

وفي نهاية تشرين الثاني 2015، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبونذ ما يوازي 17492 مليون دولار (أي ما نسبته 70,0% من مجموع المحفظة) مقابل 16941 مليون دولار (أي ما نسبته 70,8% من مجموع المحفظة) في نهاية الشهر الذي سبق و16311 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2014 (أي ما نسبته 70,6% من المجموع).

الدين العام

في نهاية تشرين الثاني 2015، بلغ الدين العام الإجمالي 106181 مليار ليرة (ما يوازي 70,4 مليار دولار) بزيادة نسبته 2,0% قياساً على نهاية الشهر الذي سبق. أما قياساً على نهاية العام 2014، فيكون الدين العام الإجمالي ازداد بمقدار 5825 مليار ليرة نتجت من ارتفاع الدين المحرر بالليرة اللبنانية بقيمة 3547 مليار ليرة

وارتفاع الدين المحرّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 2278 مليار ليرة (1511 مليون دولار). يُذكر أن الدين الإجمالي كان قد ارتفع بقيمة 4743 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2014. وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 91873 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2015، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 6,3% قياساً على نهاية العام 2014. وفي نهاية تشرين الثاني 2015، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 65299 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,5% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 40882 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 38,5% من الدين العام الإجمالي. على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت قليلاً حصة المصارف إلى 46,6% في نهاية تشرين الثاني 2015 مقابل ارتفاع طفيف لحصة مصرف لبنان إلى 36,6% واستقرار حصة القطاع غير المصرفي على 16,8%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

ت ثاني 2015	ت أول 2015	ك أول 2014	
46,6	47,1	51,0	المصارف في لبنان
36,6	36,1	32,1	مصرف لبنان
16,8	16,8	16,9	القطاع غير المصرفي
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالاتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية
نهاية الفترة - بالنسبة المئوية

ت ثاني 2015	ت أول 2015	ك أول 2014	
3,8	4,2	4,8	الحكومات
0,2	0,2	0,3	قروض باريس-2
3,6	3,7	4,2	المؤسسات المتعدّدة الأطراف
92,1	91,6	90,3	سندات يوروبوندز
0,3	0,3	0,4	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
100,0	100,0	100,0	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية تشرين الثاني 2015، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 276142 مليار ليرة (ما يوازي 183,2 مليار دولار)، مقابل 274771 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و264863 مليار ليرة في نهاية العام 2014 (259606 مليارات ليرة في نهاية تشرين الثاني 2014). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 4,3% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 مقابل ارتفاعه بنسبة أعلى بقليل بلغت 4,5% في الفترة ذاتها من العام 2014.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية تشرين الثاني 2015، ارتفعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 230745 مليار ليرة وشكّلت 83,6% من إجمالي المطلوبات مقابل 230179 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق و222563 مليار ليرة في نهاية العام 2014 (219890 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2014). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 3,7% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 4,8% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

واستقرّ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم على 64,57% في نهاية تشرين الثاني 2015 كما في نهاية الشهر الذي سبقه، مقابل 65,71% في نهاية العام 2014 (65,68% في نهاية تشرين الثاني 2014).

- في نهاية تشرين الثاني 2015، ارتفعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 179153 مليار ليرة وشكّلت 64,9% من إجمالي المطلوبات، مقابل 178463 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و172041 مليار ليرة في نهاية العام 2014 (170444 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2014). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 4,1% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 5,0% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 6,6% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، كما ازدادت الودائع بالعملات الأجنبية بنسبة 2,5%. وبلغ معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم 59,02% في نهاية تشرين الثاني 2015 مقابل 58,99% في نهاية الشهر الذي سبقه و59,99% في نهاية العام 2014 (60,02% في نهاية تشرين الثاني 2014).

وفي نهاية تشرين الثاني 2015، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 30965 مليون دولار مقابل 30972 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و30302 مليون دولار في نهاية العام 2014 (29677 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2014). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 2,2% في

الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 4,2% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية تشرين الثاني 2015، ارتفعت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى حوالي 6371 مليون دولار مقابل 6175 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و5834 مليون دولار في نهاية العام 2014 (5533 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2014).

الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية تشرين الثاني 2015، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 24581 مليار ليرة (16,3 مليار دولار) مقابل 24547 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و23719 مليار ليرة في نهاية العام 2014 (23342 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2014)، وشكّلت 8,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و30,6% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصّة بنسبة 3,6% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 9,0% في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

الموجودات

ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية تشرين الثاني 2015، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 105004 مليارات ليرة مقابل 104755 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و95707 مليارات ليرة في نهاية العام 2014 (93743 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2014). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 9,7% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة 14,4% في الفترة ذاتها من العام 2014.

التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية تشرين الثاني 2015، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 71535 مليار ليرة أو ما يعادل 47453 مليون دولار، مقابل 47190 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و45367 مليون دولار في نهاية العام 2014 (45069 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2014). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 4,6% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 8,6% في الفترة ذاتها من العام 2014.

التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية تشرين الثاني 2015، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 57195 مليار ليرة، مقابل 56478 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و56308 مليارات ليرة في نهاية العام 2014 (56216 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2014). وجاء ارتفاعها في شهر تشرين الثاني 2015 نتيجة اكتتاب المصارف بسندات اليوروبندز التي أصدرتها وزارة المالية في بداية الشهر المذكور. وازدادت هذه التسليفات بنسبة 1,6% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، علماً أنها تراجعت بنسبة 1,0% في الفترة ذاتها من العام 2014.

وفي التفصيل، تراجعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 895 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 لتبلغ 30826 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2015، في حين ازدادت التسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 1781 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 26369 مليار ليرة.

الموجودات الخارجية

في نهاية تشرين الثاني 2015، بلغت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية حوالي 22400 مليون دولار مقابل 22497 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و24192 مليون دولار في نهاية العام 2014 (22625 مليون دولار في نهاية تشرين الثاني 2014). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 7,4% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، مقابل تراجعها بنسبة 15,0% في الفترة ذاتها من العام 2014.

رابعاً- الوضع النقدي

الكتلة النقدية

في نهاية تشرين الثاني 2015، ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية إلى ما يوازي 184596 مليار ليرة، مقابل 183983 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و177397 مليار ليرة في نهاية العام 2014 (175573 مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني 2014). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ازدادت بنسبة 4,1% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، مقابل ارتفاعها بنسبة أعلى بلغت 4,8% في الفترة ذاتها من العام 2014. من جهة أخرى، بلغ معدّل دلرة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-2م)/(3م)) 57,74% في نهاية تشرين الثاني 2015، مقابل 57,69% في نهاية الشهر الذي سبقه و58,62% في نهاية العام 2014 (58,73% في نهاية تشرين الثاني 2014). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 7199 مليار ليرة في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 من:

- تراجع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 6793 مليار ليرة (ما يعادل 4506 ملايين دولار). ونتج ذلك عن تراجع كلّ من

الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 4975 مليار ليرة (ما يعادل 3300 مليون دولار)،
والموجودات من الذهب بمقدار 1818 مليار ليرة (1206 ملايين دولار).
- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 6286 مليار ليرة.
- تراجع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 2257 مليار ليرة.
- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 3462 مليار ليرة،
نتيجة ارتفاع كلٍّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 1902 مليار ليرة، والتسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل
1560 مليار ليرة (حوالي 1035 مليون دولار).
- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 1987 مليار ليرة.
وفي الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015، ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة
5,9%، وازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 6,3%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.
م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.
م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها
المصارف في الأسواق الخارجية.

معدلات الفوائد

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الثاني 2015، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه
مستقرّة وبلغت 6,93% مقابل 6,94% في نهاية الشهر الذي سبق (6,89% في نهاية كانون الأول 2014).
وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1218 يوماً (3,34 سنوات) مقابل 1234 يوماً (3,38 سنوات)
و1193 يوماً (3,27 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي .
واستقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة دورياً خلال شهر تشرين الثاني 2015 لتسجّل
في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة
السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و6,74% لفئة الخمس سنوات. وبلغت الفائدة على
السندات من فئة 7 سنوات التي تمّ إصدارها خلال الشهر 7,08% دون تغيير قياساً على آخر إصدار من الفئة
المذكورة.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية تشرين الثاني 2015، استقرت تقريباً الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 6,43% مقابل 6,44% في نهاية الشهر الذي سبق (6,40% في نهاية العام 2014)، في حين ارتفع متوسط عمر المحفظة إلى 6,14 سنوات مقابل 5,58 سنوات (5,35 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي.

ويُعزى هذا التطور في محفظة سندات اليوروبندز إلى إصدار وزارة المالية لسندات بقيمة 1,6 مليار دولار أميركي في تشرين الثاني 2015، منها ما يدخل في إطار عملية استبدال اختياري والباقي سندات جديدة. فقد تم استبدال 318 مليون دولار من أصل 750 مليوناً تم إصدارها عام 2005 بفائدة 8,5%. وتوزعت قيمة الاستبدال على سندات من فئتي 9 سنوات و13 سنة، فيما تضمنت إصدارات النقد الجديدة وقيمتها 1,28 مليار دولار (منها 600 مليون دولار لمصرف لبنان) سندات إضافية مدته 20 سنة. وبالنسبة إلى الفائدة، فقد كانت قريبة من فائدة المحفظة التي بقيت شبه مستقرة.

الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الثاني 2015، انخفض متوسط الفائدة المثقلة على الودائع الجديدة أو المجددة بالليرة اللبنانية بواقع 11 نقطة أساسية إلى 5,56% مقابل 5,67% في الشهر الذي سبق (5,55% في تشرين الثاني 2014)، كما انخفض متوسط الفائدة المثقلة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالليرة بواقع 20 نقطة أساسية إلى 6,93% مقابل 7,13% في الشهرين المذكورين على التوالي (6,96% في تشرين الثاني 2014).

وفي تشرين الثاني 2015، استقر متوسط الفائدة المثقلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) على 3,03% شأنه في الشهر الذي سبق (3,0% في تشرين الثاني 2014). يُذكر أن هذا المعدل هو أعلى من مستواه الرسمي المحدد من مصرف لبنان والبالغ 2,75%.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطور الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

ت ثاني 2015	ت أول 2015	ت ثاني 2014	
5,56	5,67	5,55	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
6,93	7,13	6,96	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
3,03	3,03	3,00	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الثاني 2015، انخفض قليلاً المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجددة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 3,17% مقابل 3,20% في الشهر الذي سبق (3,10% في تشرين الثاني 2014)، فيما ارتفع المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجددة بالدولار إلى 7,15% مقابل 7,05% في الشهرين المذكورين على التوالي (7,01% في تشرين الثاني 2014).

وفي تشرين الثاني 2015، ارتفع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 0,37% مقابل 0,32% في الشهر الذي سبق (0,23% في تشرين الثاني 2014).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطور الفائدة على الدولار، بالنسبة المئوية (%)			
ت ثاني 2015	ت أول 2015	ت ثاني 2014	
3,17	3,20	3,10	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجددة
7,15	7,05	7,01	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجددة
0,37	0,32	0,23	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

سوق القطع

في تشرين الثاني 2015، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر الحادي عشر من العام 2015.

على صعيد آخر، انخفضت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 33252 مليون دولار في نهاية تشرين الأول إلى 31768 مليوناً في نهاية تشرين الثاني 2015. وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 635 مليون دولار في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام 2015 مقابل ارتفاعها بمقدار 2158 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2014.

مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الثاني 2015، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، بقي مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها شبه مستقرّ (إذ ارتفع بنسبة 0,1%) قياساً على الشهر الذي سبق، وبذلك يكون هذا المؤشر ارتفع بنسبة 3,02% قياساً على كانون الأول من العام 2014، فيما انخفض بنسبة 0,47% عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2015 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الثاني 2014.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد انخفض بنسبة 0,25% في تشرين الثاني 2015 قياساً على الشهر الذي سبق، في حين انخفض بحوالي 2,7% قياساً على كانون الأول 2014 وبحوالي

3,9% قياساً على تشرين الثاني 2014. يُذكر أن إدارة الإحصاء المركزي أطلقت مؤشر أسعار جديداً (أساس كانون الأول 2013 = 100)، كما بدأت بنشر مؤشر شهري لكل محافظة ابتداءً من مطلع العام 2014.

